الناجيات، والمدافعات، والمعيلات:

النساء اللاجئات يسمعن أصواتهن

تقرير موجز

نوفمبر 2011

UNHCR
The UN Refugee Agency

UNSW
THE UNIVERSITY OF NEW SOUTH WALES
SYDNEY · CANBERRA · AUSTRALIA

تم تنفذ المشروع الذي تستند إليه هذه المطبوعة من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية) بالتعاون الوثيق مع الأستاذة المساعدة ايلين بيتاوي والدكتورة ليندا بارتولومي من مركز بحوث اللاجئين في جامعة نيو ساوث ويلز في سيدني بأستراليا. ونتوجه بشكر خاص إلى النساء اللاجئات والنازحات داخليا اللواتي تحدثن بصراحة عن مشاكلهن، والشكر موصول الى العديد من الموظفين والمتطوعين من جامعة نيو ساوث ويلز والحكومة والمفوضية السامية وموظفي المنظمات غير الحكومية الذين عملوا بلا كلل لإنجاح هذا المشروع.

Centre for Refugee Research

UNHCR
The UN Refugee Agency

UNSW
THE UNIVERSITY OF NEW SOUTH WALES
SYDNEY · CANBERRA · AUSTRALIA

60 YEARS • ANS

شعبة الحماية الدولية

© 2011 المفوضية هي المالك الوحيد للحقوق في هذه المطبوعة والمادة التي استندت إليها.

"نيابة عن جميع النساء اللواتي شاركن في الحوارات الجارية في كل بلد، نود أن نقول"شكرا" للمفوضية لاستماعها إلينا. وكان ذلك هو الشيء الأهم بين كل الأشياء".

قالت إحدى المشاركات أنه إذا حدثت ثلاثة أشياء جيدة فقط بسبب الحوارات، تكون بذلك جديرة بالاهتمام. ودعونا نتأكد من سماع أصوات النساء والفتيات وأن تتم معالجة الكثير والكثير من القضايا التي تهمهن وليس ثلاثة فقط.

المحتويات

مقدمة 3

مجالات الحماية الأساسية العشرة:
النتائج الرئيسية والتوصيات 5

أولا، الوثائق الشخصية 5

ثانيا، المرأة في القيادة 7

ثالثا، التعليم 9

رابعا، الاعتماد على الذات اقتصاديا 11

خامسا، المأوى 13

سادسا، العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس 16

سابعا، الأشكال الأخرى من العنف 20

ثامنا، الصحة 22

تاسعا، مواد النظافة الصحية 24

عاشرا، القضايا القانونية 26

مقدمة

"إذا كنا لا تبكي فلا يعني ذلك أن قلوبنا لا تنزف".

يلخص هذا التقرير سلسلة من الحوارات مع أكثر من 1000 من النساء والفتيات اللاجئات والنازحات داخليا وطالبات اللجوء في سبعة أماكن حول العالم. وقد تم تنظيم هذه الحوارات في مناطق حضرية وأجواء المخيمات في الفترة بين نوفمبر 2010 ومايو 2011 في كل من الهند وكولومبيا والأردن وأوغندا وزامبيا وتايلاند وفنلندا كجزء من برنامج أنشطة بمناسبة ذكرى اتفاقية اللاجئين لعام 1951 واتفاقية عام 1961 بشأن الحد من ظاهرة انعدام الجنسية.

تمحورت الحوارات حول الالتزامات الخمسة تجاه النساء والفتيات من قبل المفوض السامي وجاءت حوارات مماثلة عُقدت في عام 2001 للاحتفال بالذكرى الخمسين لاتفاقية اللاجئين عام 1951. وتبرز التزام المفوضية بإعطاء النساء والفتيات صوتا.

وزودت هذه الحوارات المشاركات بمنبر لتبادل المشاكل ووضع الحلول، واستمرت عدة أيام من ورش العمل لتحليل الأوضاع. كما أتاحت ورشة عمل موازية للرجال والفتيان إمكانية الانخراط في هذه العملية وتقديم اقتراحات لتحسين حماية النساء والفتيات في مجتمعاتهم. وحللت المشاركات مشاكل حمايتهن ووضعن حلول ملموسة لهذه المشاكل، وفي اليوم الختامي إلتقت جميع المشاركات لتقديم نتائج مشاوراتهن لموظفي المفوضية والشركاء والمسؤولين الحكوميين والجهات المعنية الأخرى.

وتم تنفيذ عملية الحوار بالتعاون مع مركز بحوث الاجئين في جامعة نيو ساوث ويلز في استراليا. وتركزت المناقشات فيها على عشرة جوانب من الحماية الأساسية: الوثائق الشخصية، والمرأة في القيادة، والتعليم، والاعتماد على الذات اقتصاديا، والمأوى، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والأشكال الأخرى من العنف، والصحة، ومواد النظافة الصحية، والمسائل القانونية. وتم بحث هذه الجوانب على مدى دورة حياة النساء والفتيات وكذلك الرجال والفتيان، مع التركيز على الفئات الضعيفة، بما في ذلك القاصرات /القاصرين بدون مرافق، وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين، علما بأن المخاوف المحيطة بهذه الجوانب العشرة للحماية مترابطة بشكل معقد. وتواجه النساء والفتيات أنواع محددة من المخاطر على أساس الجنس في كل جانب من جوانب حياتهن.

ففي يونيو 2011 توفرت عشر نساء لاجئات ونازحات داخليا من اللواتي شاركن في الحوارات الى جنيف وقدمن عروضا قوية ومؤثرة خلال اجتماع المجلس الإداري للمفوضية، وكجزء من المشاورات السنوية مع المنظمات غير الحكومية.

يلخص هذا التقرير ما أثارته النساء والفتيات وما اقترحنه خلال الحوارات، حيث قمن بتلخيص المشاكل والحلول وآمال وأحلام المشاركات. وتتمتع الحلول التي اقترحنها القدرة على معالجة الكثير من هواجس الحماية التي أثارتها المشاركات.

وتأمل المفوضية بأن الدول المشاركة في الفعالية الحكومية الدولية على المستوى الوزاري للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتاريخ 7 و 8 ديسمبر 2011 ستلتزم بتعهدات إستشرافية لمعالجة العديد من القضايا ذات الصلة التي تواجهها النساء والفتيات وتثير قلق المفوضية، وخصوصا تلك التي يبرزها هذا التقرير.

جوانب الحماية الأساسية العشرة: النتائج والتوصيات الرئيسية

أولا، الوثائق الشخصية

"تم إعادة توطين أختي – وتقول أنه يجب عليك هناك تسجيل الكلاب وإلا ستواجهين مشاكل مع الشرطة. وهنا لا نستطيع حتى تسجيل البشر."

يعد الحصول على وثائق التسجيل والهوية من القضايا بالغة الأهمية لحماية المهجرين. وقد ناقشت النساء مدى صعوبة عملية التسجيل في كثير من الأماكن وطول الفترة الزمنية التي يمكن أن تستغرقها، حيث تصل في بعض الأحيان إلى ثلاث سنوات. وأيضا قد يكون الحصول على وثائق الهوية تحديا، فحتى عندما يحصل اللاجئين على بطاقات لاجئين، لا يتم الاعتراف بهذه البطاقات في بعض الأحيان من قبل المسؤولين، ويُمنع حامليها من الوصول إلى الخدمات الأساسية.

وبدون وثائق تصبح النساء غير قادرة على الوصول إلى العديد من الخدمات ومن تدابير الحماية المستحقة لهن، مثل الرعاية الصحية والتعليم مما يجعلهن في وضع ضعيف للغاية. ويعلق أشخاص مهجرين في مناطق حضرية على ذلك بأن الافتقار الى وثائق تسجيل صالحة يحد من حرية تنقلهم، حيث يصبحون أكثر عرضة للاعتقال والاحتجاز.

كما تؤدي صعوبات الحصول على شهادات تسجيل المواليد الى التسبب بمشاكل كبيرة، بما في ذلك الحرمان من الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. فبعض المهجرين غير قادرين حتى على دفن موتاهم من الأطفال بشكل قانوني. وقد يكون الأطفال اللذين لا يحملون شهادات ميلاد عرضة لمخاطر الحرمان من الجنسية لأنها عاجزين عن إثبات مكان ولادتهم وجنسية والديهم عند تقديم طلب وثائق الهوية.

وتم أيضا الإعراب عن المخاوف بشأن مدى التشكيك غالبا في مصداقية طالبي اللجوء عندما يعجزون عن تقديم أي وثائق لدعم طلباتهم. إن المسؤولين والقضاة الذين ينظرون في وضع اللاجئ بحاجة إلى فهم أفضل للكيفية التي يمكن بها فقدان الوثائق بسبب الحرب أو السفر المفاجئ، وكيف يمكن التثبت من المصداقية بوسائل أخرى.

"عندما يضطر المرء للفرار ليس هناك وقت لأخذ أي شيء... ويكون أهم شيء أن تنقذ حياتك. وعندما وصلنا إلى المدينة لم يكن لدينا أي وثائق للحصول على الخدمات أو الحصول على حقوقنا".

نحن، المشاركات، نطلب:

الوثائق التي تمنحنا الوضع القانوني وتمكننا من الحصول على حقوقنا.

- يجب على الحكومات المضيفة والمفوضية مواصلة التعاون في العمل على تبسيط وتسريع عمليات التسجيل وإصدار الوثائق الشخصية لجميع اللاجئين. ويجب أن تكون بطاقات هوية الاجئين موحدة ومعترف بها باعتبارها وثائق هوية صحيحة لكافة الأغراض. وتحتاج المفوضية والحكومات المضيفة الى إبرام اتفاقات رسمية حول استخدام هذه البطاقات.
- يحتاج صناع القرار في إجراءات منح اللجوء إلى تلقي المزيد من التدريب على تقييم المصداقية في حال عدم توفر الوثائق. ويجب ألا يُطلب من اللاجئين العودة إلى الأوضاع الخطيرة بمحاولة استخراج الوثائق. ففي أغلب الأحيان لا يتمكن اللاجئون والنازحون من إحضار وثائقهم أو يفقدونها، ويجب ألا يكون ذلك عائقا أمام حصولهم على وضع لاجئ أو منحهم جمع شمل الأسرة.

شهادات ميلاد للجميع

- يجب على الحكومات أن تتأكد من إصدار شهادات ميلاد وتزويدها لجميع الأسر اللاجئة والنازحة في غضون فترة معقولة من الوقت بعد ولادة الطفل.

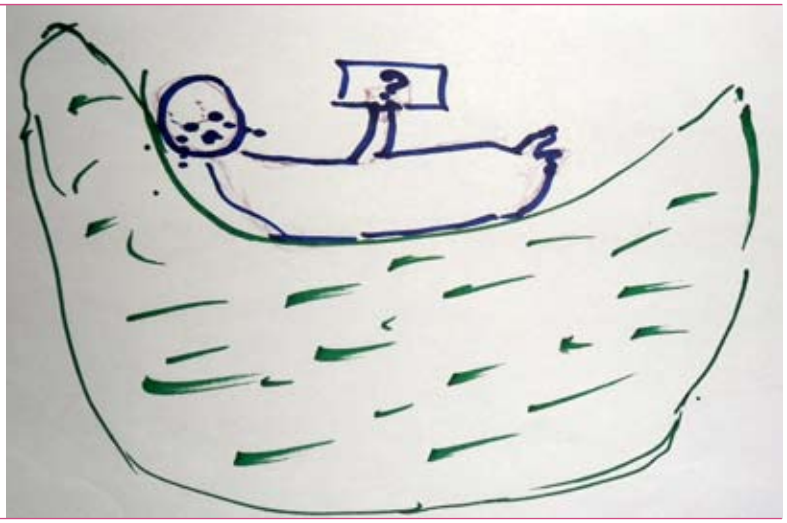

"عادت صديقتي إلى بلادها ولكن ليس لدى أي من أطفالها شهادة ميلاد صالحة، وهي الآن تعاني من مشاكل في وطنها بسبب ذلك".

ثانياً، المرأة في القيادة

"عندما تريد الفتيات أن تكون من القادة فإنها تصطدم بالعقبات من معلميهن ومن الآخرين. ولا تعطى لهن الفرصة للتعبير عن أنفسهن، بل يتم إسكاتهن وقتل احترام الذات لديهن. والفرص معدومة أمام المرأة للتعبير عن أفكارها وآرائها".

"عندما يكون لدينا أدوار قيادية، يتمتع المجتمع بقدر أكبر من السلام".

تواجه النساء اللاتي يتولين مناصب قيادية في أوطانهن وأسرهن ومجتمعاتهن المحلية وفي المجتمع بمفهومه الواسع تحديات عديدة. وقد تمت مناقشة هذه التحديات مطولا. وقد أجمعت النساء في كل موقع بأن هذا الوضع يجب أن يتغير إذا كان المطلوب تحسين مكانتهن في المجتمع. وذكرت النساء أنهن يتعرضن غالبا الى التهميش من قبل الرجال في بيوتهن ويُستبعدن بشكل متكرر من اتخاذ مواقف ذات مغزى في أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. وكثير منهن يُحرمن من التعليم، الأمر الذي يمكن يؤدي الى حرمانهن من تعلم اللغة المستخدمة في الاجتماعات. وبالإضافة إلى العوائق الثقافية، فإن التعامل النمطي السلبي مع النساء اللاجئات من قبل الناس في المجتمع قد يعيق أيضا تمكين المرأة وقدرتها على تولي مسؤوليات قيادية.

وذكرت النساء أن حرمانهن من فرص القيادة يتفاقم في كثير من الاحيان بسبب إدخالهن "شكليا" في عمليات صنع القرار. ولم تحصل النساء والفتيات اللاجئات حتى الآن على أدوار قيادية جوهرية في لجان إدارة المجتمع المحلي والمخيمات، فضلا عن نُظم العدالة المجتمعية. وعلاوة على ذلك، نادرا ما يتم إشراك المهجرات في المشاورات بشأن الحلول الممكنة الدائمة وتسوية النزاعات.

ولاحظت المشاركات أن مجرد تعيين بعض النساء في اللجان ليس كافيا، وأن النساء بحاجة إلى التدريب لكي "يتعلمن الكلمات الصحيحة لاستخدامها"، ولمساعدتهن على فهم حقوقهن وبناء ثقة أكبر بالنفس. "*يمكننا الدفاع عن أنفسنا وأن نفعل الأشياء مثل الرجال لو كان لدينا مهارات القيادة*". ولكن التحديات العملية أيضا تقف لنا في الطريق. فمن أجل حضور الاجتماعات، تحتاج الكثير من النساء لرعاية الأطفال والمساعدة في النقل أو تعويضهن عن فقدان الدخل. وكما عبرت إحدى النساء عن ذلك قائلة: "*يكلف الحضور الى هذا التدريب نفس تكلفة بيضة واحدة. ولدي ولدان في سن المراهقة يعملان كعمال. وكل أسبوع أحاول شراء بيضة واحدة لأقسمها بينهما يوم الاحد. لذا لا بد لي من الاختيار بين البيضة لأبنائي أو أن أحضر التدريب.*"

ويعني هذا الغياب العام للمشاركة أن الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، ولا سيما الأكثر ضعفا منهن، غالبا ما تفتقر الى الاعتراف الكافية والمعالجة الناجعة لها، مما يترتب عنه عواقب طويلة الأمد لهن ولمجتمعاتهن. وتضيع معارفهن وخبراتهن وطاقاتهن في خضم هذه العمليات.

"هنا نرى رجلا يدوس بقدمه على المرأة لمنعها من أن تكون قائدة؛ لدينا رجال فقط كقادة. والنساء متحدات، لكنهن في الصفوف الخلفية، وليس لديهن فرصة للتعبير عن أنفسهن وعليهن الرضوخ لقرارات الرجال".

نحن، المشاركات، نطلب:

معرفة حقوقنا.

- يجب توفير تدريب محدد السياق يراعي الفوارق بين الجنسين في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة لكل من الرجال المهجرين والنساء المهجرات، لكي يفهموا ما قد تعنيه التغييرات التي يجلبها اللجوء لثقافتهم التقليدية ومساعدة النساء والفتيات على تطوير المهارات المطلوبة للمشاركة بفعالية في المناصب القيادية.

المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتنا.

- يجب على المفوضية والمنظمات غير الحكومية إشراك المرأة لتأخذ دورا نشطا في لجان المخيمات والمشاورات الخاصة بذلك، وتوظيفهن عندما تتوفر أعمال مدفوعة الأجر.
- يجب دعم مشاركة المرأة من خلال توفير رعاية الأطفال أثناء الاجتماعات والدورات التدريبية، وتسهيل تنقلهن، إذا لزم الأمر، وضمان تعويضهن عن حضور بعض الفعاليات. ويجب عند الحاجة التأكد من وجود مترجمين شفويين.
- يجب على جميع الحكومات والوكالات العاملة مع اللاجئين والنازحين دعم المشاركة المؤثرة للمرأة في تصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم السياسات والبرامج والأنشطة.

ثالثا، التعليم

"كأم، اشعر أني عاجزة عن تقديم المساعدة لأني حتى لا أستطيع إلحاق أبنائي بالدراسة".

حددت المشاركات في الحوار أن حصول البنات والنساء على التعليم على اعتبار أنه أحد العناصر الضرورية لضمان الحماية لهن، ولبناء المستقبل ووضع الخطط لحلول ناجحة دائمة.

وتشمل الحواجز أمام الحصول على التعليم الاكتظاظ في المدارس، حيث يصل عدد الطلاب في الصفوف الى 100 طالب. واشتكت المشاركات من عدم ملائمة الأبنية المدرسية التي تفتقر أحيانا إلى الماء والصرف الصحي. كما كن منزعجات من المدرسين غير المؤهلين والذين يقتقرون الى التدريب، والمستويات المرتفعة من العنف، بما في ذلك الاغتصاب والإعتداءات الجنسية على البنات والأولاد التي يرتكبها المدرسون والطلاب الآخرين. كما تحدثن عن حالات الإكراه على "ممارسة الجنس مقابل الحصول على الدرجات" أو المواد الدراسية. وذكرن أيضا مواجهة الطالبات لمشكلة تتعلق بالسلامة على الطريق إلى المدرسة، حيث تواجه الطالبات خطر التعرض للاغتصاب. وهناك عدد قليل من المدرّسات، وفي بعض الحالات لا يسمح للطالبات الحوامل والطالبات اللواتي يحملن أبنائهن بالحضور للمدرسة.

"لا يستطيع بعض الأطفال الالتحاق بالدراسة لأنهم لا يملكون وثائق، وحتى يتم احترام الحق في التعليم، فإننا نحتاج إلى وثائق."

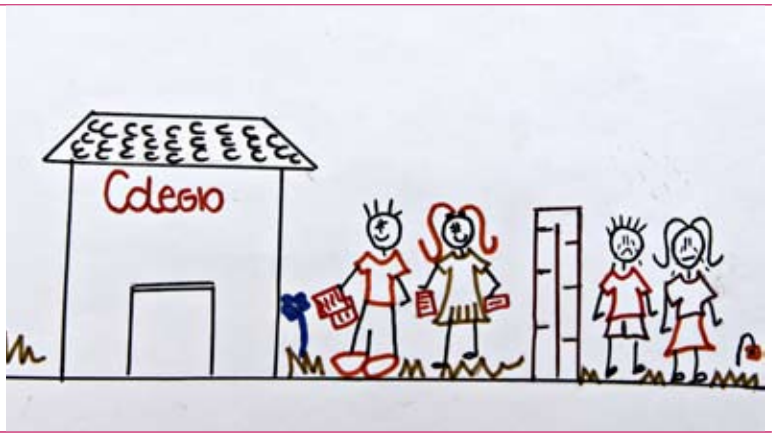

عبّر الطلاب والآباء عن إحباطهم نتيجة لعدم توفر فرص متابعة التعليم الثانوي أو التعليم العالي، وتسرّب الفتيات من المدرسة في المراحل الأولى من التعليم. *"يؤدي ارتفاع تكاليف الدراسة وندرة المنح الدراسية إلى إجبار الفتيات على الزواج المبكر، حيث لا توجد خيارات أخرى متاحة."*

لا تطرح الدول المضيفة غالبا برامج بلغة مناسبة تتكيف مع مختلف الفئات العمرية، بما في ذلك كبار السن من النساء والرجال. ولا توفر للاجئين دورات لموائمة مهاراتهم أو رفع مستواها لتيسير بحثهم عن فرص العمل، والاندماج في البرامج التعليمية في الدول المضيفة، أو على الأقل التكيف مع أسلوب حياة جديد.

وعندما تتوفر فرص التعليم المهني وتعليم الكبار، فإنها على الأغلب تستهدف الذكور أو تُعرض في أوقات لا تتمكّن النساء من الالتحاق بها بسبب الواجبات الأسرية. ولا يتم إيلاء إلا القليل من الاهتمام لحاجات المرأة غير المتعلمة. وفي أغلب الاحيان، لا تعتمد الدول المضيفة التأهيل السابق أو مستوى التعليم وتعتبر أن اللغة مشكلة يواجهها الكثير من الطلبة.

نحن، المشاركات، نطلب:

التعليم الأمن والشامل والنوعي.

- يجب أن تتوفر للأطفال ذوي الإعاقات إمكانية الوصول إلى البرامج التعليمية وشمولهم فيها. وأن يتاح لهم استعمال البنى التحتية المدرسية بما فيها الصرف الصحي، وأن يتلقى المدرسين تدريبا حول كيفية التعامل مع مستويات متفاوتة من القدرات على التعلم، وانفتاح البيئة المدرسية لاستقبال الأطفال ذوي الإعاقات.
- على الحكومات أن تعترف بالمؤهلات التعليمية وغيرها من الشهادات المهنية التي يحملها اللاجئون، أو أن تتيح الفرصة لمعادلتها والتحقق من صحتها. ويجب السماح للاجئين بالعمل في المدارس التي يدرس فيها الأطفال اللاجئون.
- يجب أن تنشط المدارس في تعيين اللاجئات كمدرسات ومساعدات مدرسات لسد النقص الحاد في المدرسين، وتحسين مستوى السلامة في المدارس، والاستجابة للمشاكل التي يسببها عدم اتقان اللغة المحلية. ويجب أن تتاح للنساء فرصة للحصول على التدريب عند الضرورة.
- على المدارس وضع وتعميم مدونات سلوك للمدرسين بالتعاون مع السلطات المختصة، ومزودي الخدمات والمفوضية. كما يجب مراقبة الالتزام بها عن كثب وعلى السلطات أن تفرض عقوبات صارمة، بما في ذلك الملاحقة القانونية، بحق المدرسين الذين يثبت اعتداؤهم على الأطفال. ويجب أيضا وضع آلية لتقديم البلاغات بشكل سري حتى يتمكن الطلاب من الإبلاغ عن حالات تهديد سلامتهم.
- يجب توفير مواد البناء في المخيمات والمجتمعات المحلية لتمكين تجمعات المهجرين من بناء المزيد من المدارس لأبنائهم، وذلك بالشراكة مع المفوضية وحكومات الدول المضيفة والمنظمات غير الحكومية.

المساواة في إتاحة التعليم بين البنات والأولاد

- على المدارس أن تبذل جهودا خاصة لفتح الباب أمام البنات والأمهات في عمر المراهقة والأطفال غير المتعلمين. ويجب أن تكون هناك مرونة في تنظيم الصفوف بحيث تستوعب الواجبات الأخرى للنساء والبنات.

محو أمية وظيفي للنساء كبار السن

- يجب هيكلة تعليم الكبار لكي يلبي الاحتياجات الخاصة للنساء اللاجئات والنازحات، وتحديدا أولئك النساء غير المتعلمات بلغتهن الأصلية.

"أنا موجودة دائما في المنزل وحيدة، ولأني صماء لا أستطيع متابعة تعليمي. و لا أتواصل مع أحد وأنا محبطة، وأشعر باليأس."

رابعا، الاعتماد على الذات اقتصاديا

""تواجه المرأة الكثير من المشاكل عندما تبحث عن عمل. وتلجأ أخيرا إلى (ممارسة الجنس من أجل البقاء) كوسيلة لإعالة نفسها، وعندما تعود إلى المخيم، يشير الكثيرون إليها بأنهم يعرفون كل شيء عنها فتشعر بالكآبة والخجل."

كان عدم توفر فرص الحصول على العمل والوسائل المشروعة لجني الدخل هو أحد أكبر الصعوبات التي تحدثت عنها اللاجئات من النساء والبنات. *"نحصل على نصف الأجر الذي يحصل عليه العمال المحليون لأننا لا نملك تصاريح عمل. ومن المفترض أن نحصل على أجر أعلى، لكن بدون تصريح العمل، لا نحصل على الأجر الكافي."*

إن عدم وجود تصاريح العمل في العديد من البلدان المضيفة وغياب امكانية الحصول على الأجور وحصص المعيشة الكافية يترك الكثير من النساء، وخاصة الأمهات العازبات، في أوضاع يائسة. فلا يمكنهن دفع أجرة السكن أو شراء الطعام أو الضروريات الأخرى. ويؤثر ذلك على حالتهن الصحية وقدرتهن على إلحاق أطفالهن بالدراسة. ويبقى الخيار الوحيد أمامهن هو السعي للعمل في سوق العمل غير الرسمي، حيث المستويات المرتفعة من الإستغلال والإعتداءات الجنسية المتوطنة. وعندما لا يتاح حتى مثل هذا العمل، تجبر النساء أحيانا لممارسة الجنس من أجل البقاء لإطعام أنفسهن وعائلاتهن.

وتم الإبلاغ عن إنتشار ظاهرة عمالة الأطفال، مع ما يصاحبها من مستويات الاستغلال الجنسي للأطفال والدعارة بالإكراه والاتجار بالبشر. وعندما يتوفر التعليم المهني، فإنه على الأغلب لا يستهدف أسواق العمل المحلية، ولا تسمح برامج جني الدخل للاجئين والنازحين بتحقيق دخل كاف.

وأشارت اللاجئات إلى مدى معاناتهن من عدم الاعتراف بمؤهلاتهن. *"غالبا ما تحصل اللاجئات (اللواتي يحملن مؤهلات من بلدهن الأصلي) على عمل كمترجمات أو العمل في مشاريع (كعاملة غير مؤهلة). وحتى لو كن يحملن شهادات عليا، فإن الشهادات الصادرة من بلدهن الأصلي غير معترف بها."*

"يظهر هذا الرسم فتاة أمامها ثلاثة خيارات: الأول أن تتزوج بأي شخص حتى تستريح من الحياة المضنية التي تحياها. والثاني أن تبحث عن عمل، لكنها لا تستطيع ذلك كونها لاجئة. والثالث أن بإمكانها التسول طلبا للمال أو أن تجبر على العمل في الدعارة."

نحن، المشاركات، نطلب:

تدريب مهني مستدام يرتكز إلى احتياجات السوق

- يجب توظيف خبراء محليين في مجال التدريب المهني وتوليد الدخل لتأسيس برامج فعالة ومنتجة للاجئات، مع أخذ سوق العمل المحلي بالاعتبار.
- تشجيع حكومات الدول المضيفة على أعطاء الفرصة للاجئين للالتحاق ببرامج التدريب المهني الوطنية.
- هناك حاجة لتشجيع حكومات الدول المانحة، بالتعاون مع حكومات الدول المضيفة، على تمويل برامج توليد دخل مثبتة وناجحة ذات منافع قريبة المدى وبعيدة المدى.
- تشجيع حكومات الدول المضيفة على وضع نظام للاعتراف بالمؤهلات التي يحصل عليها اللاجئون من بلدانهم الأصلية.

الحق في العمل اللائق

- تشجيع الدول المضيفة على منح تصاريح عمل للاجئين وطالبي اللجوء بهدف التأكد من اعتمادهم على أنفسهم، والحد من العبء الذي يشكلونه على البلد المضيف وتيسير الحلول الدائمة.
- تشجيع حكومات الدول المضيفة، والمفوضية والشركاء على مساعدة اللاجئين في إيجاد فرص العمل، وأن يصبحوا معتمدين على أنفسهم ويساهموا في اقتصاديات الدول المضيفة.
- على المفوضية والشركاء مساعدة النساء اللواتي أُجبرن على ممارسة الجنس من أجل البقاء لإعالة أسرهن في أيجاد فرص عمل بديلة. ويجب توعية الموظفين ومجتمعات اللاجئين لتفهم الأسباب التي دفعت بعض النساء لممارسة الجنس من أجل البقاء.

خامسا، المأوى

"أود الحصول على بيت لأغلق بابه وأتمكن من الحفاظ على سلامة بناتي."

"عندما يكون لدينا أكثر من ثلاثة أطفال، فإنهم لا يرغبون بنا كمستأجرين في منازلهم، لأن الأطفال، كما يقولون، سيخربون ممتلكاتهم. ولا يؤجر المالكون الأقليات، فهؤلاء عرضة للتمييز والاستغلال والعنصرية."

وتحدث اللاجئون والنازحون سواء في المناطق الحضرية أو المخيمات بأنهم واجهوا مشاكل في العثور على السكن المناسب. ففي أغلب الأحيان يكون السكن مكتظا، وغير آمن، وغير صحي، ولا يحميهم من تقلبات الطقس. وتضطر العائلات الكبيرة في كثير من الحالات للعيش في مساحات صغيرة وعديمة التهوية، مثل أكواخ الطين دون نافذة أو موقد، وحالياً يتم إكراههم للعيش فيها مع حيواناتهم الاليفة. وتكلفة مواد البناء باهظة ويعجز معظمهم عن تحسين ظروف سكنهم. وذكرت النساء ذوات الإعاقة والمسنات ومن لديهن حالة من حالات الشذوذ الجنسي من المهجرات أنهن يواجهن مشاكل خاصة في العثور على مأوى آمن، حتى أن بعضهن اضطررن إلى الانتقال عدة مرات بسبب المواقف السلبية من المالكين والمهجرين الآخرين.

إن غياب التدابير الأمنية البسيطة، مثل الأقفال على الأبواب أو الأضواء قرب المراحيض، يخلق مشاكل خطيرة أمام حماية المرأة العازبة في المخيمات. أما في المناطق الحضرية، فإن ارتفاع الإيجارات غالبا ما يرغم الأسر على السكن مع عائلات أخرى، حيث يعيش الكثير من الناس وينامون في غرفة واحدة ضيقة، ويتوجب عليهم أيضا طهي الطعام فيها. وكثيرا ما تضطر الفتيات القاصرات غير المصحوبات بذويهن في المناطق الحضرية الى مشاركة السكن مع شبان عزاب. وفي المخيمات، تضطرهن الظروف للعمل كخادمات في المنازل. ويزيد ذلك من خطر تعرضهن للاغتصاب والاعتداء الجنسي. وهناك مشكلة إضافية في المواقع الحضرية والريفية على حد سواء ألا وهي الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي الملائم. ويكون على المرأة المشي مسافة كيلومترات للوصول إلى نقاط الماء أو التسلل ليلا للحصول على المياه من الصنابير العامة في المدن.

"بالنسبة للأشخاص الذين لديهم أي نوع من الشذوذ الجنسي، يعتبر الحصول على المأوى مشكلة كبيرة جدا. فالبعض منا تطرده عائلته أو لا يكون له أسرة، ولا يمكن للأصدقاء أن يسمحوا لنا بالإقامة معهم لفترة طويلة لأن ذلك يجلب لهم المشاكل. ولقد عشت في أماكن عديدة مختلفة في المخيم وحتى الآن ليس لدي مكان ثابت".

يؤدي الاكتظاظ إلى مشاكل صحية وأسرية. ويسهم عدم توفر الخصوصية في انهيار الأسرة، حيث لا تتوفر للمتزوجين الخصوصية للعلاقة الحميمة، وتشعر النساء بالخجل من خلع ملابسهن في الغرف حيث يعيش أطفالهن أيضا. كما يطرح عدم توفر الخصوصية مشاكل خاصة للنساء والبنات أثناء فترة الحيض. ويمكن أن تجد النساء العازبات اللواتي يتولين إعالة الأسرة أن من الصعب جدا عليهن تحمل الإيجارات، وربما تضطر للعيش في مساكن غير ملائمة.

"لأننا نعيش في منزل صغير، لا يوجد مكان كاف لأولادي عندما يتناولون الطعام. لكنهم يصابون بالكثير من الجراثيم إذا تناولوا طعامهم في الخارج."

نحن، المشاركات، نطلب:

في المناطق الحضرية:

معاملة غير تمييزية.

- على المفوضية والمنظمات غير الحكومية المحلية أن تعمل مع الحكومات لإقامة شبكة من المالكين المستعدين لإيواء اللاجئين والنازحين بطريقة غير تمييزية وغير استغلالية.

السكن الآمن بأسعار معقولة.

- ينبغي البحث في آليات توفير المأوى الآمن وبأسعار معقولة في المدن. وعلى سبيل المثال، يمكن للمؤسسات الحكومية أن توفر للمفوضية والشركاء المنفذين وحدات سكنية لتأجيرها للمهجرين، والتي يمكن للجان من العائلات المهجرة إدارتها وصيانتها.

في المخيمات:

أماكن سكن آمنة يسهل الوصول إليها.

- توفير مواد البناء بما يتناسب مع حجم الأسر حتى يتمكن اللاجئون والنازحون من بناء المساكن التي توفر المأوى الملائم والخصوصية لعيش الحياة الأسرية.
- يجب أن تكون المساكن آمنة وتؤمن السلامة للجميع، ولا سيما بالنسبة للنساء العازبات والأسر التي تعيلها نساء. ويجب أن تأخذ عملية التخطيط لتوفير المأوى في المخيمات بعين الاعتبار الاحتياجات المحددة للاجئين.
- يجب أن يتاح لذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين الحصول على المأوى.
- يجب توفير الموارد والتدريب للمجموعات الراغبة في مساعدة الآخرين في بناء وصيانة المأوى.

المياه والصرف الصحي بالقرب من بيوتنا.

- يجب أن تتوفر المياه ومرافق الصرف الصحي على مقربة من أماكن السكن وأن تتوفر فيها الإضاءة الكافية.

في جميع المواقع:

توفير بيوت آمنة للأوضاع التي تهدد الحياة.

- يجب على المفوضية والشركاء توفير البدائل السكنية الآمنة في المخيمات والمناطق الحضرية للنساء والفتيات اللواتي تعرضن أو قد يكن عرضة لخطر الاغتصاب أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي، واللاتي يجدن أنفسهن في أوضاع تهدد حياتهن.

سادساً، العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي

"لا تتوقف معاناة النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للاغتصاب أبداً، حيث تلتصق بهن وصمة عار كبيرة، على الرغم من أن هذه الوصمة يجب ألا تلحق بهن بل بالرجال الذين اقترفوا ذلك الفعل".

يعد العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ظاهرة متفشية تتعرض لها غالباً النساء والفتيات المهجرات وأسرهن في كل جانب من جوانب حياتهم. *"إننا نعيش في حالة من الذعر المستمر، ونعجز عن حماية أنفسنا وأطفالنا"*. وتطرقت النساء في كافة الحوارات التي أجريت معهن الأشكال المختلفة التي تتخذها هذه الظاهرة وهي: الاغتصاب والتعذيب أثناء النزاعات؛ والتحرش الجنسي؛ والاغتصاب؛ والاستغلال؛ وسوء المعاملة في أماكن العمل وفي المدارس؛ و "الاغتصاب التصحيحي" للمثليات والعنف الأسري الذي ينتج عن أو تفاقم من جراء صدمة التهجير. كما تعاني النساء والفتيات من التمييز والعنصرية والنبذ، ولا سيما إذا عُرف أنهن قد تعرضن للاغتصاب أو الاعتداء الجنسي.

وذكرت النساء أنهن تعرضن في الحياة العامة للاغتصاب خلال جمع الحطب أو جلب الماء أو الذهاب إلى السوق. حيث باتت الأسواق تعتبر من الأماكن "الخطيرة". هذا بالإضافة إلى تعرض الفتيات والفتيان الصغار للاغتصاب أو الاعتداء الجنسي في المدارس ويجبرون في بعض الأحيان على ممارسة الجنس للحصول على درجات أو مواد دراسية. وقد يكون المغتصبون رجالاً من المجتمع المحلي وشخصيات ذات سلطة ولاجئين آخرين أو أشخاص نازحين داخلياً.

وقد أفادت النساء في جميع المواقع أن هناك زيادة في حالات الحمل بين المراهقات الصغار بسبب الاغتصاب والزواج القسري المبكر. "يتسبب اغتصاب الفتيات في العديد من المشكلات للنساء الشابات؛ حيث تصبح بعضهن حوامل، الأمر الذي يسبب لهن الاكتئاب والعزلة والخوف، وقد يتفاقم الأمر في بعض الحالات فيقدمن على الانتحار". ومن ناحية أخرى يتعرض الفتيان والشبان للاغتصاب أيضاً، وببساطة لا تعرف عائلاتهم كيفية التعامل مع احتياجات الفتيات والفتيان الذين يتعرضون للإساءة. كما أعرب العديد من الرجال عن شعورهم بالعجز والحزن حيال مثل هذه الحالات. *"إن تعرض أمهاتنا وبناتنا للاغتصاب أمرٌ يؤلمنا للغاية، ويُرغم الكثير من بناتنا إلى ممارسة الدعارة من أجل البقاء"*.

تتعرض النساء غير المتزوجات وأطفالهن إلى الاعتداء داخل منازلهم التي غالباً لا تحتوي على أبواب أو أقفال. وتعد ممارسة الجنس من أجل البقاء مشكلة مستفحلة، وذلك لالتصاق وصمة العار بالمرأة التي تتعرض

"إذا تعرضت فتاة وحيدة للإساءة من غريب، أو إذا تعرضت للاغتصاب ولم تجد ملجأً تأوي إليه ... فمن سيساعدها على استرداد حقوقها؟"

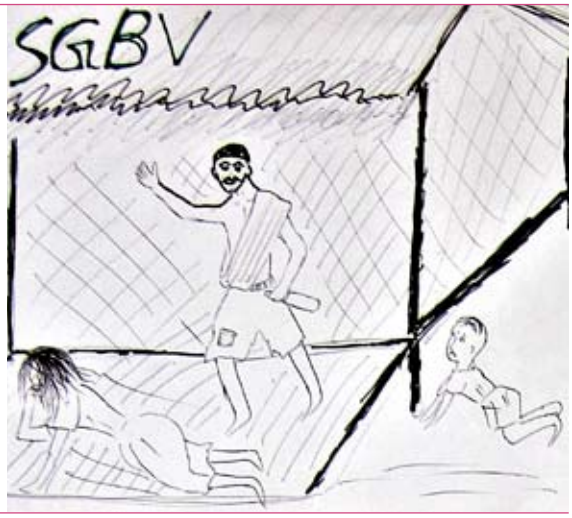

"كان رجل يقوم بتقييد زوجته وتعذيبها، مما دفع المرأة إلى الهرب والبحث عن مكان آمن لتمكث فيه. وقد تقرر أن يبقى أحد الأطفال مع الأم والأخر مع الأب، إلا أن الأم فضلت مصلحة الأطفال مما دفعها إلى التصالح مع الأب والعودة إلى التعذيب مرة أخرى. فلو كانت النساء مشاركة في اتخاذ القرار، فسينتهي الأمر على نحو مختلف".

للاغتصاب، بحيث تصبح المرأة مرفوضة من قبل أسرتها ومن المجتمع المحلي فلا تجد أمامها خياراً آخر سوى ممارسة الدعارة. وقد تُرغم النساء أيضاً على ممارسة الجنس من أجل البقاء لإطعام عائلاتهن حيث لا تملك تلك النساء سوى أجسامهم ليبعنها.

كما أن الزواج القسري للفتيات الصغيرات أمر شائع. *"لا تستطيع جميع الأسر تقديم الدعم لجميع أفراد العائلة مما يجبر المراهقات على ممارسة الدعارة لدعم العائلة. كما أنهن معرضات لخطر الزواج القسري من رجال أكبر سناً أو للحصول على الإقامة. وهذا السن مبكر جداً على تحمل المسؤولية عن أسرة".*

وأثيرت في كل الحوارات حالات تعرض القاصرات غير المصحوبات بذويهن والنساء ذوات الإعاقة لخطورة شديدة مراراً وتكراراً. وتكون الفتيات القاصرات غير المصحوبات بذويهن عرضة للاغتصاب أو الاعتداء الجنسي أكثر من غيرهن من قبل الوالدين بالتبني. وقد يؤدي ذلك إلى حدوث حمل مبكر وغير مرغوب والانخراط في ممارسة الدعارة من أجل البقاء. وقد أثارت المشاركات في بعض الحوارات مسألة الضعف والتمييز الكبير ضد النساء والفتيات المثليات.

"إذا لم تكوني على قدر كبير من الثقافة والعلم، فقد يطمع الكثير من الناس بالاعتداء عليك، ويحاولون إغرائك بالهدايا، وقد يؤثر عليك سماسرة البشر".

أثار عدد كبير من المشاركات الصغار مسألة ختان الإناث، وأعرب غالبيتهن عن رفضهن لهذه الممارسة. وعلى الرغم من أن ختان الإناث محظور في العديد من البلدان، إلا أنه لا يزال يُمارس في مجتمعات عديدة.

وذُكر أيضاً أن العنف الأسري قد أصبح ظاهرة شائعة، وعلقت الكثيرات بأن هذه الأمر قد أصبح أكثر انتشاراً بعد التهجير. وذكرت النساء أن التدريب على التعامل مع العنف الأسري يجب أن يكون متكيفاً مع السياق وأن يقدم إلى كل من الرجال والنساء. والدورات التدريبية وحدها لا تكفي، بل قد تكون ضارة إذا لم تتم متابعتها بالدعم للمشاركين وعائلاتهم من أجل تحديد ومعالجة العنف الذي يؤثر عليهم.

وغالباً ما يتعذر الوصول إلى الحلول القانونية أو قد تكون هذه الإجراءات غير فعالة. وقد خذلت الأنظمة القضائية بما في ذلك الأنظمة التقليدية النساء والأطفال، حيث يستطيع الجناة الإفلات من العقاب. وذكرت النساء في العديد من الحوارات أنه في حال تم الإبلاغ عن حالة اغتصاب وألقي القبض على الرجل، فيتم إطلاق سلاحه عادةً في غضون بضعة أيام بعد دفع رشوة للشرطة، ومن ثم يبدأ بمضايقة الأسرة بعد خروجه.

وتخشى النساء أيضاً الذهاب للإبلاغ عن جريمة، كيلا يقوم أفراد الشرطة باغتصابهن مرة أخرى. وتصيب الدهشة العاملين في المجال الإنساني من الحجم الكبير للمشكلة وغالباً لا يعرفون كيفية التعامل معها. وتعد آليات تقديم الشكاوى والخدمات الموثوقة التي تستجيب للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بطريقة فعالة أمراً نادراً، كما لا تتوفر خدمات ودعم نفسي وجسدي بشكل منتظم. وتخشى بعض النساء من الوصول إلى هذه الخدمات، خاصةً عندما يخرق أحد الموظفين خصوصيتهن، أو يجعل المرأة تشعر بالعار من خلال التعامل معهم كما لو كان الاغتصاب خطأها.

قد تكون الخدمات والمنازل الآمنة متاحة لجميع ضحايا العنف الأسري ، بما في ذلك النساء والفتيات المهجرات، إلا أن الموظفين قد لا يكونوا على استعداد لمواجهة الخلافات الثقافية والتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي التي تواجهها النساء اللواتي يأتين من أماكن النزاعات والنساء المتنقلات. ولا يتوفر في كثير من الأحيان وسطاء مدربين ثقافياً.

"تعرض هذا الصبي للاغتصاب في المدرسة. ويشعر بحزن شديد وينطوي على نفسه في الزاوية، لأن المجتمع الخارجي ينظر إلى ما حدث له بأنه وصمة عار."

" تبحث هذه الفتاة عن الحطب بالقرب من منزلها. وكانت تحمل الحطب على رأسها، ثم جاء رجل وتحرش بها وسقط الخشب عن رأسها... فمن سيساعدها؟"

نحن، المشاركات، نطلب:

محاربة الإفلات من العقاب وملاحقة الجناة: يعتبر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي جريمة.

- يجب على الحكومات المضيفة تعزيز إمكانية الوصول إلى الإجراءات القانونية في قضايا الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي (من النساء والأطفال والناجين الآخرين من العنف)، ومقاضاة جميع أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- يجب محاربة الإفلات من العقاب من قبل جميع المؤسسات والجهات المعنية بحماية المهجرين.

تزويد الناجين باستجابات سريعة وفعالة

- يحتاج أفراد الشرطة والأطباء والمدرسون والعاملون في المجال الإنساني والمنظمات غير الحكومية وأعضاء لجان المخيمات والموظفون في مراكز استقبال اللاجئين إلى تلقي التدريب على الاستجابات الملائمة للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- يجب على جميع الأطراف المعنية العمل معاً لتوفير استجابات سريعة وسهلة الوصول للناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ويشمل ذلك تقديم الدعم القانوني والطبي والنفسي، فضلاً عن الحماية من الاعتداءات الأخرى.

مناقشة قضايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بانفتاح لمنع وقوعها.

- يجب تشجيع أنشطة التوعية والتدريب الرامية لمكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل مستمر بين مجتمعات المهجرين والمؤسسات العاملة معهم. ويجب أن تتحمل المجتمعات نفسها مسؤولية مناقشة هذا العنف ومحاربته.
- يجب على الحكومات والمجتمعات المحلية والجهات المعنية الأخرى أن تحترم وتعزز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة؛ فهذا هو المفتاح لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

سابعاً، أشكال العنف الأخرى

"قدمت هذه المرأة إلى مركز الاستقبال بحثاً عن حل للمشكلات العديدة والصعبة التي تشغل بالها: من اغتصاب وعنف متصل بالحرب، وعائلتها التي كان عليها أن تتركها وراءها. وكانت عاجزة عن الكلام ولم تتمكن من التفوه بشيء، ولم يكن بوسعها القيام بشيء سوى البكاء، إلا أن الموظف العامل في مركز الاستقبال لم يعرف كيفية التواصل معها ولم يقدم لها سوى بعض المسكنات فقط."

في حين كان العنف الجنسي يمثل القضية الرئيسية بالنسبة للنساء اللاجئات والنازحات، إلا أن المشاركات ناقشت أيضاً أشكال عنف أخرى يتعرضن لها في المخيمات وفي المناطق الحضرية. وشمل ذلك العنف بين القبائل والمضايقات من السكان المحليين مثل الضرب وحرق الأكواخ في المخيمات ومساكن اللاجئين في المدن. وقد تم الإبلاغ عن حالات من العنف في المدارس. *"هناك مشكلة كبيرة تتعلق بالعنف في المدارس. وينتشر الإدمان على المخدرات وحمل الأسلحة واغتصاب الأطفال. وفي بعض الأحيان يعرف الأساتذة بالأمر لكنهم لا يفعلون شيئاً. ولا يعرف الآباء عما يجري في المدارس".*

وقد أثير موضوع أعمال العنف العنصرية وكراهية الأجانب في كل موقع، حيث يؤثر هذا الأمر بشكل خاص على النساء والفتيات عندما يتم استهدافهن بالاعتداء الجنسي بسبب اختلافهن عن السكان المحليين. وتولد هذه الأسباب استياءً جسدياً ونفسياً على حد سواء لدى جميع أفراد المجتمع. ولا يدرك أفراد الشرطة والسلطات جيداً معاناة اللاجئين وقد يقومون هم أنفسهم بارتكاب أعمال العنف والتمييز ضدهم.

زأعربت اللاجئات عن قلقهن على اللاجئين الشبان بشكل خاص فهم معرضون بشكل أكبر لخطر العنصرية وكراهية الأجانب لأنهم "لا يعرفون كيف يكونوا حذرين". وهؤلاء غالباً ما يواجهون العنصرية في الأماكن العامة أو في المدرسة.

وقد ذُكر في حالات معينة أن المهجرين يكررون العنف الذي يتعرضون له، مما يؤدي إلى زيادة العنف الأسري والتمييز ضد فئات أخرى من الأشخاص المهجرين.ومرة أخرى تتعرض النساء والفتيات للعنف من قبل أفراد أسرهن. *"العنف الذي يتم التعرض له لا ينسى ويُمارس مرة أخرى على أطفال الأشخاص الذين عانوا منه، إنه*

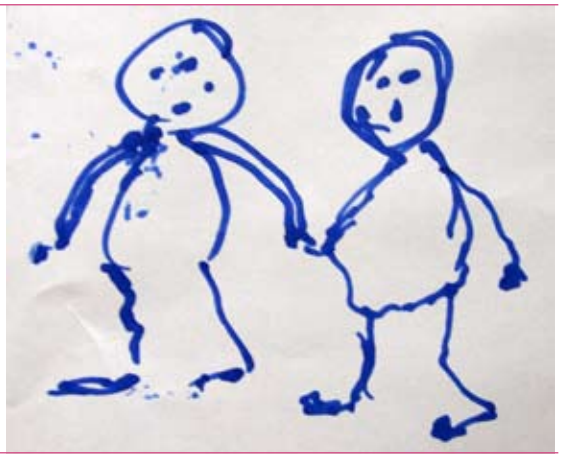

"كبار السن أكثر عرضة للخطر، فهم لا يستطيعون الركض والهروب من المخاطر."

يشبه *دائرة تتكرر باستمرار*".

وأثيرت مسألة ممارسة السحر في بعض الحوارات. وعلى الرغم من أن المجتمعات بأكملها كانت مترددة وخائفة من مناقشة هذه القضية، إلا أنه تبين أن النساء يصبحن عرضة لخطر العنف إذا ما اتهمن بأنهم ساحرات.

وقد نوقشت مسألة الحاجة لإعادة التأهيل الفعال للجنود الأطفال، حيث ذكرت المشاركات أن الشباب وجدوا صعوبة في العودة الى المجتمعات بعد أن شاركوا بالجماعات المسلحة. وكان أفراد مجتمعاتهم يخافون منهم لأنهم غالبا ما يمارسون السلوك العنيف الذي تعلموه خلال مشاركتهم في الجماعات المسلحة.

نحن، المشاركات، نطلب:

الاحترام وعدم التمييز والتسامح.

- يجب تنظيم أنشطة مشتركة كلما كان ذلك ممكناً لكل من اللاجئين والنازحين والسكان المستضيفين للتصدي للتحيز، ويجب أن تدرك المجتمعات المستضيفة أسباب وجودهم بينها.
- يجب أن يتلقى أفراد الشرطة وغيرهم من المسؤولين تدريباً خاصاً حول ظروف المهجرين للمساعدة في بناء علاقات إيجابية معهم.
- يجب تنظيم حملات التثقيف والتوعية المجتمعية لمكافحة كراهية الأجانب والعنصرية، بما في ذلك اللاجئين والتأكيد على أهمية وجود عملية تكامل ثنائية.

إعادة تأهيل الجنود الأطفال.

- يجب على المفوضية والمنظمات غير الحكومية الدعوة لجمع المزيد من الأموال لبناء وتشغيل مراكز إعادة تأهيل الجنود السابقين من الأطفال.

"لا يستطيع الفتيان الأكبر سناً الحصول على التعليم، لذا قد يتعاطون المخدرات أو قد يتورطون في جرائم ...."

ثامناً، الصحة

"نعلم أن مشكلة الاكتظاظ تمثل معضلة للجميع في المستشفى، إلا أن التمييز يجعل منها مشكلة خطرة جداً في الحالات الطارئة .. لأننا دائما نكون في آخر قائمة الانتظار".

ناقشت النساء في كل الحوارات استيائهن إزاء عدم توفر رعاية صحية فعالة، بما في ذلك رعاية الصحة الإنجابية. إن العلاج الطبي للنساء والفتيات اللاتي تعرضن لاغتصاب غير كاف أو غير متوفر. فقد ذكرت التقارير أن المراكز الصحية لا تفتقر غالباً للأدوية فحسب، بل تصرف المسكنات بشكل غير صحيح لعلاج الأمراض الخطيرة وتعقيدات الاغتصاب والأمراض النفسية. وذُكر أن الأدوية في كثير من الأحيان تكون منتهية الصلاحية. كما وصفت مشكلة عدم احترام السرية بالنسبة لضحايا الاغتصاب الذين يلتمسون العلاج الطبي بأنها إحدى المشاكل الكبرى. وهناك قلق بالغ إزاء العدد الكبير من الفتيات الصغيرات اللاتي يعانين من مشاكل في الولادة، وذلك لأن أوراكهم ضيقة للغاية مما قد يتسبب في موتهن عند الوضع. وتطالب النساء بوجود أطباء قادرين على إجراء عمليات قيصرية لمثل هذه الحالات.

"تسبب التهجير في نقص الموارد التي لا غنى عنها لشراء المواد الغذائية اللازمة للتغذية الجيدة. ونتيجة لذلك، يعاني أطفالنا من سوء التغذية".

وحتى إذا استطاع المهجرون الوصول إلى الخدمات الصحية المحلية، فغالباً ما يطلب منهم دفع أجور العمليات وخدمات القابلات والمواد اللازمة أثناء الولادة. وهناك نقص عام في الحصول على الرعاية الصحية للأمراض التي تحتاج علاجا طويلة الأمد أو الأمراض المزمنة. ويعد الوصول إلى المستشفيات أمراً صعباً في ظل عدم كفاية سيارات الإسعاف المتوفرة سواء في المخيمات أو المناطق الحضرية. وقد ذكر النازحون في جميع المواقع وجود حالات وفاة للمرضى أثناء نقلهم إلى المستشفيات بسبب الطوابير الطويلة عند الوصول إلى المستشفيات أو المراكز الصحية. وكان للمواقف العنصرية من بعض الطواقم الطبية وعدم وجود مترجمين للحالات الطبية أثر خطير على مستوى الرعاية التي يتم تقديمها.

كما أن عدم القدرة على التحدث بطلاقة بلغة البلد المضيف تشكل عقبة خطيرة أمام الرعاية الصحية. وهناك عدد قليل جداً من المترجمين الطبيين المتخصصين، الأمر الذي أدى إلى قيام الأطفال الذين غالباً ما يتعلمون لغة البلد المضيف بشكل أسرع من ذويهم بالترجمة لآبائهم، إلا أنه قد يكون من المحرج بالنسبة للأمهات والآباء الحديث عن قضايا الصحة الجنسية والإنجابية أمام أطفالهم، وقد يؤدي عدم وجود مترجمين إلى منع العائلات من تلقي النصيحة الطبية لحالات خطيرة.

وتمت في كل حوار مناقشة مسألة غياب الرعاية المتخصصة للأشخاص الذين يعانون من الصدمة والتعذيب وتأثير الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

نحن، المشاركات، نطلب:

في المناطق الحضرية:

عدم التمييز في الحصول على الرعاية الصحية.

- يجب تشجيع الحكومات المضيفة ومقدمي الخدمات على التأكد من حصول اللاجئين على الرعاية الصحية الشاملة، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، على الأقل على قدم المساواة مع المواطنين.
- يجب تعيين مترجمين فوريين مدربين وتوفيرهم لمرافقة اللاجئين إلى المواعيد الطبية. ويستطيع بعض الأعضاء من مجتمع اللاجئين مساعدة بعضهم في الترجمة وتقديم المشورة والدعم لمقدمي الخدمة في هذا الشأن.
- غالباً ما يحتاج اللاجئون والمهجرون إلى مشورة متخصصة: وعلى مقدمي الخدمات في مراكز الاستقبال لبناء قدراتهم في مجال تقديم الخدمات لحالات التعذيب والصدمة، وتحديداً للاجئين وطالبي اللجوء، وأيضاً للناس المهجرين داخلياً.

في المخيمات:

الرعاية الصحية اللائقة ذات الجودة، بما في ذلك الصحة الإنجابية والرعاية الصحية في حالات الطوارئ.

- يجب تشجيع الحكومات المضيفة ومقدمي الخدمات على التأكد من حصول اللاجئين على الرعاية الصحية الشاملة، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. وإذا كان هذا النوع من الرعاية غير متوفر، فيجب إنشاء عيادات جيدة لتجمعات النازحين.
- يجب توفير سيارات إسعاف إضافية في المخيمات الواقعة على مسافة بعيدة من العيادات والمستشفيات لمساعدة النساء الحوامل الشابات المعرضات لخطر مضاعفات الولادة والمرضى المصابين بأمراض خطيرة وكبار السن.
- يجب أن يتلقى الطاقم الطبي تدريباً متخصصاً في الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك إجراء عمليات ولادة قيصرية لتلبية احتياجات الناجيات من الاغتصاب من النساء الشابات والفتيات الحوامل بشكل أفضل.
- يجب تجهيز العيادات الطبية بطواقم من الطبيبات وبمعدات الولادة والأدوية الحديثة المناسبة.
- يجب أن تساعد مترجمات المرضى من الإناث في المستشفيات والمراكز الطبية كلما لزم الأمر، وأن تكون المترجمات من مجتمعات اللاجئين ذاتها إن أمكن.

تاسعاً، مواد النظافة الصحية

"يعد عدم إمكانية الحصول على مواد النظافة الصحية مشكلة؛ حيث يتوجب على النساء والفتيات البقاء في المنزل كالسجناء أثناء فترة الدورة الشهرية. ولا تستطيع بعض الفتيات الذهاب إلى المدرسة، ولا تستطيع بعض النساء حضور الاجتماعات مما يحول دون توليهن لمناصب قيادية".

"تواجه ربات الأسر مشاكل تتمثل بأن عليهن الاختيار بين شراء مواد غذائية أو مواد نظافة صحية، حيث لا تشتمل طرود المساعدات الإنسانية في كثير من الأحيان على هذه المواد".

على الرغم من بعض التحسينات التي طرأت منذ إعلان مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين الالتزامات الخمسة تجاه النساء اللاجئات عام 2001، إلا أن النقص في مواد النظافة الصحية لا يزال يمثل مشكلة كبيرة بالنسبة لغالبية اللاجئات من النساء والفتيات. ويعود السبب في ذلك في معظم الأحيان إلى نقص التمويل اللازم لتوفيرها. ولا تتوفر مواد النظافة الصحية على الإطلاق في بعض المواقع و تتوفر بكميات ونوعيات غير كافية في مناطق أخرى. وتعاني الكثير من النساء اللواتي تم تزويدهن بمواد صحية قابلة لإعادة الاستخدام لم يكن لديهن ما يكفي من الصابون أو أوعية غسيلها.

وتتلقى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 12-49 سنة فقط المواد الصحية في معظم المناطق، إلا أن الحيض يبدأ عند بعض الفتيات في سن التاسعة ويستمر الحيض لدى العديد من النساء بعد سن الخمسين. ومن شأن نقص مواد النظافة الصحية أن يمنع بعض النساء والفتيات من مغادرة منازلهن أثناء الحيض، مما يؤدي إلى غياب الفتيات عن المدرسة ومنع النساء من العمل وحضور الاجتماعات والقيام بأنشطتهن اليومية الأخرى، بل إن ذلك مشكلة محرجة جداً أيضاً. كما تحتاج النساء اللواتي يتعرضن للإصابة بسبب الاغتصاب والنساء المسنات لفوط سلس البول.

نحن، المشاركات، نطلب:

فوط صحية: لأن ذلك يمثل مسألة كرامة واحترام.

- يجب توفير التمويل الكافي لتوفير ما يكفي من مواد النظافة الصحية لجميع النساء اللواتي يحتجن إليها، ويجب أن لا تكون هذه المواد مشمولة في تخفيضات الميزانية.
- يجب على الشركاء المنفذين والمفوضية التشاور بانتظام مع النساء اللاجئات حول تفضيلاتهن بشأن مواد النظافة الصحية وأكثر الآليات فعالية لتوزيعها.
- يجب أن يعاد النظر في الحد الأدنى لعمر تقديم مواد النظافة الصحية لتشمل جميع النساء والفتيات اللواتي يحتجن إليها. ويجب توفير الفوط الخاصة بسلس البول عند الضرورة.
- يجب تقديم الصابون وأوعية الغسيل كجزء من توزيع مواد النظافة الصحية.
- يجب على المفوضية مراقبة الشركاء المنفذين للتأكد من توزيع المواد بشكل متساو ومنتظم ووفقاً للمعايير.

"إذا جاء الحيض إحدى الفتيات خلال وجودها في أحد الحصص الصفية، فقد لا تمنع المناشف الصحية من التسرب على زيها عندما تقف وتخرج من الغرفة الصفية ما يجعل صديقاتها يسخرن منها ويسألنها عما حدث مما يجعلها تشعر بالخجل".

عاشرا، القضايا القانونية

الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية.

"حتى لو كانت المرأة تمتلك المال لجر الرجل إلى المحكمة... فإن الشخص الذي يودع في السجن لا يبقى سوى لبضعة أيام فقط ثم يعود الى مستقره".

كان الافتقار لإمكانية الوصول إلى جميع جوانب الحماية القانونية مصدر قلق كبير في كافة الحوارات. وذكرت المشاركات حالات من العنصرية والتمييز ضد المهجرين وحالات الفساد بين صفوف قوات الشرطة. كما روين قصص تعرضهن للضرب والاغتصاب على أيدي رجال الشرطة عند محاولة تقديم الشكاوى. وكان مرتكبي هذه الأفعال يتصرفون مطمئنين للإفلات من العقاب برشوة الشرطة، وغالبا ما يعودون لتهديد ضحاياهم بسبب الإبلاغ عنهم. وكان التأخير في الاستجابة للقضايا الجنائية من قبل المسؤولين يعني أن الدعاوى نادرا ما كانت تؤخذ على محمل الجد. ويعجز الكثير من النساء في الوصول الى المحامين أو تحمل نفقاتهم، وكان الوصول إلى المحاكم المتنقلة محدودا.

وفي سياقات ظروف اللجوء، كان هناك عدم ثقة عام في نُظُم العدالة في المخيمات، والتي تدار من قبل رجال أقوياء في المجتمعات المحلية وحيث يكون تمثيل النساء متدن جداً فيها. وغالبا ما تكون الأحكام الصادرة عن نظم العدالة في المجتمعات ضارة للنساء. وذُكرت أمثلة كأنت النساء فيها تتعرض للسجن لأنهن تعرضن للاغتصاب بينما يبقى مرتكبي الجرم أحراراً. و في كثير من الأحيان تُفرض على الرجال غرامة بقيمة لا تُذكر عن انتهاكات خطيرة، هذا إذا محاكمتهم أصلاً.

"لا تستطيع النساء الشكوى ضد أزواجهن إلى نظام العدالة التقليدي عندما يتعرضن للضرب لأن ذلك يُعتبر نوع من العصيان".

نحن، المشاركات، نطلب:

الوصول إلى العدالة.

- يجب توفير عمليات قانونية تراعي الفوارق بين الجنسين تكون عادلة ويمكن الوصول إليها ومعقولة التكلفة وتكون متاحة لجميع المهجرين من خلال استخدام المحاكم المتنقلة، إذا اقتضت الضرورة. ويجب التعامل مع المعلومات المتبادلة بسرية وبما يتفق ورغبات الناجين.
- يحتاج جميع الأشخاص المهجرين للحصول على محام أو غيره من أشكال المساعدة القانونية عند رفع قضية أمام المحاكم.
- على المفوضية أن تعمل مع الحكومات المضيفة على توفير التدريب على التعامل مع حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي للشرطة والقضاة والمحامين والعاملين الأخرين في مجال العدالة. وإذا كان القانون الوطني لا يعاقب على هذه الجرائم، يجب على المفوضية أن الدعوة لدى الحكومات لتعديل التشريعات ذات الصلة.
- يجب تطوير التدريب على الوعي الثقافي لضباط الخطوط الأمامية وشرطة الحدود، بما في ذلك التوعية بالظروف الخاصة باللاجئين وانعدام الثقة العام في السلطات، وذلك للمساعدة في بناء علاقات إيجابية بين المجتمع والشرطة.
- يجب تحديد أشكال الفساد والكشف عنها وعزلها ومحاكمة الفاسدين. كما يجب فرض عقوبات صارمة على ضباط الشرطة أو العاملين في المجال الإنساني الذين يتصرفون بطريقة فاسدة.
- يجب على المفوضية وشركائها في التنفيذ التأكد من تدريب النساء والأشخاص المعينين في مناصب عليا على آليات العدالة المجتمعية، ومراقبة أداء كل من الرجال والنساء الذين يشغلون مثل هذه المناصب.
- يحتاج الرجال والنساء المشاركين في نُظم العدالة المجتمعية الى التدريب على حقوق الإنسان وحقوق المرأة وكيفية التعامل مع حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

"في الحلول التي استمعنا إليها: يجب الاستماع الى صوت المرأة وفهمه والاعتناء به عند تحديد متى ينبغي الإبلا غ عن الحالات التي يتعرض لها".

الحصول على حقوق ملكية الأراضي.

"لقد أعادت الحكومة الأرض لنا، ولكن ليس لدينا اي ضمان للعودة. ونحن خائفات، لأن احتمال تعرضنا للقتل ما زال قائماً".

أشارت العديد من النساء المهجرات الى أنهن لا يرغبن في العودة إلى الأراضي التي تم تهجيرهن منها، حتى لو كان ذلك ممكنا. وكن يخشين من العودة الى العنف، وأنهن لن يكن قادرات على استئناف حياتهن السابقة. وهناك نساء أخريات، وخاصة نساء من السكان الأصليين، يرغبن في استعادة أراضيهم التقليدية، وطلبن الدعم للعودة الى بيوتهن في أقرب وقت ممكن.

نحن، المشاركات، نطلب:

العودة الآمنة إلى أرضنا.

- يجب الاعتراف بحقوق المرأة في الملكية واحترامها. ويجب على المجتمعات أن تحمي حقوق الملكية للمرأة وأن تدعم وصولها إلى الأرض.
- يجب الاعتراف بالملكية التقليدية لأراضي السكان الأصليين وحقهم في العودة الطوعية إليها.
- لا بد من وضع خطط فعالة للعودة بالتنسيق مع تلك الأسر التي ترغب في العودة إلى مواطنها الأصلية، على أن يشمل ذلك توفير الأراضي لضمان الاكتفاء الذاتي لها؛ ومساعدتها في اعادة اعمار منازلها التي تم تدميرها؛ وإزالة الألغام الأرضية حيثما كان ذلك مطلوباً؛ وإعادة إنشاء الخدمات الأساسية مثل النقل والمدارس والرعاية الصحية. ويجب أن يكون الأمن مضموناً من خلال إعادة تأسيس الشرطة والهياكل القانونية.

الحماية من الإعادة القسرية.

"لقد جئت إلى هنا كفتاة شابة، أقوم على رعاية خمس شقيقات أصغر سنا. وقد تعرضت إحداهن للاغتصاب واصبح لديها طفل. وابلغ من العمر 23 سنة فقط. وإذا أجبرنا على العودة، كيف يمكننا بناء منزل واستئناف الحياة؟ سيتحرش الرجال بنا وايغتصبوننا لاننا نساء غير متزوجات. ونفضل أن نموت على أن نضطر إلى العودة إلى ذلك".

وأعربت لاجئات في عدة مواقع عن خوفهن من الترحيل القسري. وفي الواقع وبالرغم من الجهود القصوى التي تبذلها المفوضية، تم في بعض الأماكن إعادة اللاجئين والنازحين قسرا إلى الخطر والموت مما زاد من هذه المخاوف. وكان مصدر القلق الرئيسي يتمثل في نقص المعلومات المتاحة للمجتمعات المحلية حول ما كان مخططا وانعدام المشاركة في عملية صنع القرار.

واعتبرت المشاركات أن بعض المجموعات عرضة للخطر بشكل خاص إذا أجبرت على العودة قسرا إلى اوطانها، ولا سيما الناس المعروف أنهم ناشطين سياسيا في حركات المقاومة، والأشخاص الذين يعانون من درجات عالية من الإصابات، وكذلك النساء العازبات اللواتي تعرضن للاغتصاب أو أُرغمن على ممارسة الجنس (الدعارة) للبقاء على قيد الحياة.

نحن، المشاركات، نطلب:

العودة الطوعية بأمان وكرامة.

- يجب على المفوضية أن تعمل باستمرار على تبادل المعلومات حول خطط الإعادة مع مجتمعات اللاجئين، ومناقشة العملية معهم. ويجب أن تشارك النساء بشكل فعال وكامل في هذه المشاورات.
- يجب على الحكومات، بدعم من المفوضية، أن تطور عملية تتصف بالشفافية لتحديد أولئك اللاجئين والنازحين الذين ستعرضهم العودة للخطر، وتقديم حلول بديلة. ويجب إجراء دراسة محددة ودقيقة لحالات أي شخص يعانون أو معرضون لخطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي عند عودتهم.

احترام حقنا في عدم العودة.

- يجب احترام الحق في عدم العودة ودعمه من قبل الحكومات والمفوضية والمنظمات غير الحكومية.

© 2011 المفوضية هي المالك الوحيد للحقوق في هذه المطبوعة والمادة التي استندت إليها.

Centre for Refugee Research

60 YEARS • ANS

UNSW THE UNIVERSITY OF NEW SOUTH WALES SYDNEY · CANBERRA · AUSTRALIA

UNHCR The UN Refugee Agency

شعبة الحماية الدولية

www.unhcr.org